الدور التربوي للمؤسسية الدينيَّة الرسميَّة المصريَّة
في مواجهة التَّطرف

إعداد

أ/ محمود حافظ محمود الذهبي

المجلد (٧٨) العدد (الثاني) الجزء (الثاني) أبريل ٢٠٢٠م

مقدمة:

صارت الدعوة الإسلاميَّة المعاصرة مهمة صعبة، ورسالة عالميَّة، طريقها صعب مليء بالأشواك ومسؤوليتها عامة ومتطلباتها شاملة، فهي تحتاج إلى المال الكافي لتهيئة وسائلها وتحقيق متطلباتها الضروريَّة، كما تحتاج إلى الرجال للنهوض بها وتبليغها للناس داخل بلاد المسلمين وخارجها، كما أنَّها تحتاج إلى مناخٍ صالحٍ تنطلق منه خالصة من كل قيدٍ.(١)

وتقع مؤسَّستنا الدينيَّة الرسميَّة في قلب المواجهة الفكريَّة للتطرُّف والإرهاب في مصر مع المؤسستين الثقافيَّة والتعليميَّة. وإذا أدرنا النظر إلى واقع الدعوة في مصر، فينبغي الحديث عن عنصرين أو دعامتين أساسيَّين للدعوة ـــــ نسمِّيهما جهاز الدعوة؛ وهما الدعاة ـــــ الدُّعامة البشريَّة؛ فهم عمادها وأساسها والقوة الضاربة في الميدان، ودعامة ماديَّة؛ وهى مؤسَّسات الدعوة ومقارها، وأدوات توصيلها ونشرها وكل ما يعتبر وسيلةً مُعِينةً على تحقيق الإتصال الناجح المؤثر بين الدعاة والمدعوين.

نعني بالمؤسَّسة الرسميَّة في مصر ثلاث هيئاتٍ كبرى هي: الأزهر الشريف، وزارة الأوقاف، ودار الإفتاء المصريَّة، وإن كان الأزهر هو المؤسسة الأم الذي منه وبه وعليه تقوم المؤسستان الأخريَّتان، كما أنَّ الأزهر يمثل البناء الأم للتعليم الديني الإسلامي، وبالتالي فكل مدخلات ومخرجات العمل الدعوي إنَّما تتم في هذه المؤسَّسة الكبيرة.

ومع أهميَّة الدور الرئيس الذي تؤديه هذه المؤسَّسات في تربية المجتمع ومجابهة مشكلاته ومعالجتها، فإنَّها تواجه العديد من التحديات في نواحيٍ شتى، ما قد يؤثر بصورةٍ أو بأخرى على قدرتها على آداء هذه الأدوار على الصورة المطلوبة.

مشكلة البحث وتساؤلاته.

في محاولة لإبراز الدور التربوي الذي تؤديه المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة المصريَّة في ضبط حركة المجتمع ومنعه من الإنزلاق نحو التَّطرُّف، يحاول البحث الإجابة على هذا السؤال الرئيس:

ما الدور التربوي للمؤسَّسة الدينية الرسميَّة المصريَّة في مواجهة التَّطرف؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعيَّة:

١) ما الدور التربوي الدعوي الذي يؤديه الأزهر منذ نشأته حتى يومنا هذا؟

٢) ما واقع المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر وأهم تحدِّياته؟

٣) ما التصور المقترح لتفعيل دور المؤسِّسة الدينية الرسميَّة في آداء دورها في مواجهة التَّطرف؟

مبرِّرات البحث.

بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسَّسات الدينيَّة، والمسؤوليَّة الكبرى التي تتحملها، حيث يقع على عاتقها مهام متنوِّعه، من إعداد إمامٍ وواعظٍ، وتعليمٍ، وتربيةٍ، وإصلاحٍ بين الناس، وتقديم وسطيَّة الإسلام وعدله، وغير ذلك ممَّا لا يحصى، ممَّا يجعلها ركيزةً أساسيَّةً لأى إصلاحٍ وتقدِّمٍ، وحصناً منيعاً لصد أي محاولةٍ للجنوح عن الوسطيَّة والاعتدال.

ومع تنامي روح التَّطرُّف في المجتمع، وتنوع أشكاله، ممَّا يبعث بحالةٍ من الخوف والقلق، وينذر بغياب الأمن المجتمعي، الأمر الذي لا يكون معه إلَّا الهلاك والدمار لهذا المجتمع.

جاء هذا البحث ليسد ثغرةً وليضع حجراً في مواجهة هذه الظاهرة، من خلال تفعيل الدور التربوي للمؤسِّسة الدينيَّة الرسميَّة.

هدف البحث.

يهدف البحث إلى وضع تصورٍ متكاملٍ لتفعيل الدور التربوي الدعوي للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر لمواجهة التَّطرف.

أهميَّة البحث.

١. تظهر أهميَّة البحث من حيث أنَّه يتصدَّى لظاهرةٍ اجتماعيَّةٍ ثقافيَّةٍ خطيرةٍ (التَّطرُّف) في مجتمعاتنا.

٢. كما يأتي هذا البحث تلبيةً لنداءات العلماء والمتخصِّصين في مجال الدعوة بأهمِّيَّة الأبحاث العلميَّة في مجال الدعوة.

٣. يتطلَّع البحث إلى إلقاء الضوء أمام المسؤلين عن واقع المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة وما يعتريها من جوانب نقصٍ، مع وضع التَّصوُّر المُقتَرَح لمعالجة هذه الجوانب.

منهج البحث.

وفقاً لأهداف وتساؤلات الدراسة، يتبع الباحث المنهج التاريخي في دراسته حيث يصف ويسجل الأحداث التي وقعت في الزمن الماضي، ويقوم بدراستها وتحليلها وفق مجموعة من الأسس المنهجيَّة، وذلك من أجل فهم الواقع بناء على ضوء الماضي، كما يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف ما هو كائن وتحليله وتفسيره والوقوف على جوانبه المختلفة.

إجراءات البحث.

يقوم الباحث باتباع الإجراءات والخطوات اللازمة للإجابة عن أسئلة دراسته، ومن خلال المنهج الذي اختاره، فيقوم بعمل مسحٍ للدراسات السابقة، وصولاً إلى معرفة نتائجها، وجمع المعلومات حول هذه الدراسة من الوثائق والدراسات العلميَّة، والمؤلفات، والدوريَّات للحصول على معلوماتٍ وبياناتٍ دقيقةٍ حول مشكلة البحث.

مصطلحات البحث.

١. **الدور**: هو السلوك المتوقع من الفرد ويتحدد هذا السلوك في ضوء توقعات الآخرين.[٢]

٢. **الدور التربوي**: مجموعة من النماط السلوكيَّة التي يتخذها الفرد أو المؤسَّسة التربويَّة تجاه موقف ما وفي إطار نسق اجتماعي محدد.[٣]

وقد عرفه الباحث إجرائيَّاً بأنَّه: عبارة عن مجموعة الإجراءت والأنشطة والأنماط السلوكيَّة المنظَّمة التي تقوم بها المؤسَّسة لغرس القيم والمفاهيم والمعارف والعادات والتقاليد والحقوق والواجبات والتي تسهم في تشكيل شخصيَّة الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتوجيه سلوكهم في المجالات العقائديَّة والأخلاقيَّة والإجتماعيَّة والنفس الوجدانيَّة ليصبحوا أعضاءاً فاعلين في المجتمع قادرين على مواجهة تحدياته.

٣. **المؤسَّسة**: هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات والأعراف التي تشكل كلاً متناسقاً ومنظماً ويعمل على تأسيسها الافراد بالتعاون مع الأفراد الآخرين في المجتمع لضبط سلوكهم الخارجي، وكذلك تقوية العلاقات فيما بينهم.[٤]

ويُعرِّف الباحث المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة: هي تلك المؤسسات الدينيَّة التي تتبنّاها الدولة بشكلٍ رسميٍ لوضع آليَّات ضبطٍ اجتماعيٍّ يفرض قوانين على الافراد بصفه دينيَّةٍ خالصةٍ تهدف الى تحقيق العدالة والإصلاح ومكافحة الفساد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤. **التَّطرُّف:** إتيان الطرف، والطرف حد الشيء. يقال تطرف في كذا: جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط[٥]. والتَّطرُّف أعم واشمل من الغلو لأنَّه يكون شاملاً للغلو والتقصير فكل غالٍ متطرف، وليس كل متطرفٍ غالياً.[٦]

ويشير القرضاوي إلى أنَّ التَّطرُّف معناه" الوقوف في الطرف بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيَّات كالتَّطرُّف في الوقوف أو الجلوس أو المشي، ثم ينتقل إلى المعنويَّات كالتَّطرُّف في الدين أو الفكر، أو السلوك. ومن لوازم التَّطرُّف أنَّه أقرب إلى المهلكة والخطر وأبعد عن الحماية والأمان".[٧]

حدود البحث.

تقتصر البحث علي المؤسَّسة الرسميَّة في جمهوريَّة مصر العربيَّة، كما أنَّها تقتصر علي الدور التربوي لها، والمتطلبات التربويَّة لنجاحها في هذا الدور.

الدِّراسات السابقة.

١) **دراسة حمدي سلمان معمر (٢٠١٠)** – محددات الإسلام التربويَة للوقاية من الإرهاب.[٨]

ملخص الدراسة.

الهدف: هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم الإرهاب، وتوضيح موقف الإسلام منه، وسبل انتقائه، والمساهمة في ترشيد الوعى العربي والإسلامي فيما يتعلَّق بموضوع الإرهاب، والمساهمة في إعادة ثقة المسلم بنفسه، وعدم انهزامه أمام الحملة الغربيَّة، والقيام بواجب ديني وأخلاقي في الذود عن الإسلام مظهراً موقفه بحرمة دم الجنس البشري من الأبرياء، ودوره في إرساء قواعد عالميّة لحماية البشريّة ونهضتها.

المنهج: استُخدِم المنهج الفلسفي التحليلي في هذا الموضوع، من خلال سرد نصوص القرآن والحديث في مجال الحرب والنظرة للآخر، محللاً معانيها،

وتوجهاتها، وربطها بواقع اليوم، ووضع رؤيةٍ متكاملةٍ لتربية الإسلام فيما يسمَّى بالإرهاب.

٢) **دراسة على عبد الكريم محمد الصافي (٢٠٠٨)** – دراسة تقويمية لكليَّات إعداد الدعاة بجامعة الأزهر في ضوء أهدافها.(٩)

ملخص الدراسة

الهدف: هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التى أدت إلى إنشاء كليَّات إعداد الدعاة بجامعة الأزهر، والكشف عن المتغيرات التي استدعت النظر فى تقويم كليَّات إعداد الدعاة، والتعرف على تحقيق إجراءات القبول لأهداف كليَّات إعداد الدعاة، وتوضيح واقع برامج كليَّات إعداد الدعاة بجامعة الأزهر، وبيان المتطلبات الواجب توافرها للدعوة والدعاة بكليَّات إعدادهم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والمساهمة في تفعيل دور كليَّات إعداد الدعاة والارتقاء بمستوى الدعاة الأكاديمي، والمهني، والثقافي لتحقيق أهدافها في ضوء المتغيِّرات العالميَّة المعاصرة.

المنهج: استُخدِم في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على وصف ما هو قائم وتحليله وتفسيره.

٣) **دراسة محمد عبد النبي أحمد المتولي (٢٠٠٨)** – الاعداد التربوي والثقافي لأئمة المساجد.(١٠)

ملخص الدراسة.

الهدف: هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإعداد التربوي والثقافي لأئمة المساجد داخل مؤسَّسات إعداد الدعاة بجامعة الأزهر وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا الإعداد، كما هدفت إلى معرفة المشكلات التي تواجه بعض أئمة المساجد في عملهم وخصوصًا المرتبطة بالإعداد التربوي والثقافي، ووضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تطوير برنامج إعداد أئمة المساجد والتغلب على المشكلات التي تواجههم أثناء عملهم.

المنهج: اتَّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على وصف ما هو قائم وتحليله وتفسيره.

٤) **دراسة** أشرف عصام عبده توني (٢٠٠٧) – الدور التربوي للدعاة في ضوء التحديات المعاصرة.(١١)

ملخص الدراسة:

الهدف: هدفت الدراسة إلى التَّعرف على واقع الدور التربوي للدعاة في ضوء التحدِّيات المعاصرة، وتفعيل الدور التربوي والثقافي والاجتماعي والديني له، والتعرف على سمات وخصائص الدعاة، وتحقيق التوازن بين موضوعات الاصاله والمعاصرة.

المنهج: اتَّبع الباحث المنهج الوصفي، القائم على وصف ما هو قائم وتحليله وتفسيره.

٥) **دراسة حنان بنت أبو بكر بن محمد فلاته (٢٠٠٦)** – منهج التربية في إعداد الداعية في العصر الحديث.(١٢)

ملخص الدراسة:

الهدف: هدفت الدراسة إلى توضيح المقصود من التربية الإسلاميَّة، والتعرُّف على أهميَّتها ، ومصادرها، وأسسها في إعداد الداعية، وبيان الكيفيَّة التي كان عليها إعداد الداعية في ضوء منهاج التربية الإسلاميَّة في العهد النبوي، وبيان واقع برامج إعداد الداعية في المملكة في العصر الحاضر، وتوضيح الدور التربوي للداعية في مواجهة تحدِّيات العصر، والتعرُّف على العوامل المؤثرة في إعداد الداعية "المعوقات"، وكيفيّة مواجهتها، ووضع تصوُّرٍ مقترحٍ لتطوير إعداد الدعاة في معاهد وكليَّات الدعوة في المملكة العربيَّة السعوديَّة.

المنهج: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات ووصفها.

٦) **دراسة** فؤاد العاجز، وجميل نشوان (٢٠٠٥) – دور الجامعة الإسلاميَّة في إعداد الدعاة لمواجهة بعض متغيِّرات العصر – بحث مقدم إلى مؤتمر الدعوة ومتغيرات العصر.(١٣)

ملخص الدراسة:

الهدف: هدفت الدِّراسة إلى التعرف علي بعض مظاهر التحدِّيات التي تواجه الفكر الإسلامي في ضوء بعض تغيرات العصر، والتعرف علي تأثير العولمة الثقافيَّة علي الفكر والتربية الإسلاميَّة، كما هدفت إلى التعرف علي دور الجامعة الإسلاميَّة في إعداد الدعاة لمواجهة بعض متغيرات العصر كالعولمة الثقافيَّة، ووضع تصورٍ مقترحٍ لإعداد الدعاة بالجامعة الإسلاميَّة لمواجهة بعض تغيرات الغزو الفكري.

المنهج: اتَّبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عبر التعرف وتحليل مستوى ممارسة الجامعة الإسلاميَّة في إعداد الدعاة لمواجهة تحدِّيات بعض متغيِّرات العصر كالعولمة الثقافيَّة.

أوَّلاً: الأزهر الشريف وتاريخه التربوي والدعوي.

لا يمكن لصفحاتٍ بل لمجلداتٍ أن تغطي الدَّور الذي يتصدى له الأزهر في الحياة العلميَّة الإسلاميَّة. فالأزهر بوسطيته التاريخيَّة المتواصلة منذ تأسيسه قبل مدةٍ تزيد على الألف عام، وباستيعابه كل المذاهب الإسلاميَّة تعليماً وتعلماً وفقهاً، وباطلاع طلابه وخريجيه الواسع على تفاصيل العلوم الإسلاميَّة المختلفة من منابعها ومصادرها الأصليَّة، ظل دوماً عصيَّاً على اختراقه من جانب تيارات التَّطرُّف والغلو التي تمثل الجهل بعلوم الإسلام وتفاصيل مذاهبه أبرز وسائلها لاختراق عقول الشباب المسلم حول العالم.

ولقد كان الأزهر – وما زال أهم المساجد الجامعة في تاريخ مصر الإسلاميَّةُ، بالرغم أنَّه لم يكن أقدمها بناءً أو أسبقها تاريخًا في حساب الأيام والسنين، فقد صار ـــــــ بلا منازع ـــــــ الأوسع شهرةً والأعمق تأثيرًا والأكثر إثارةً للخلاف والجدل.

ظل الأزهر وفيَّاً لتاريخه العريق وتقاليده الوسطيَّة المستقرة خلال التطورات الكبرى التي شهدتها مصر وعالمنا العربي والإسلامي خلال العصر الحديث، كما كان الحال في الأزمنة الغابرة. فالمؤرِّخ يستطيع أن يؤرخ لمصر من تتبُّع الأزهر، فَنَدَر أن وقع بمصر حادثٌ له شأن إلا كانت في الأزهر بدايتُه ومنتهاه.

١) الأزهر ونشأته في العصر الفاطمي.

يرجع تاريخ إنشاء الجامع الأزهر إلى زمن الحكم الفاطمي، فوضع جوهر الصقلي حجر أساسه بأمرٍ من الخليفة الفاطمي، وذلك في الرابع عشر من شهر رمضان لعام ٣٥٩ هـ الموافق ٩٧١م، وقد افتُتِح الجامع للصلاة لأَّول مرةٍ في ٧ من رمضان سنة ٣٦١ هـ .

وكان الهدف من إنشائه أوَّل الأمر الدعوة إلى المذهب الشيعي والعمل على نشره ، ثم أصبح جامعةً لمختلف العلوم الدينيَّة والعقليَّة، ويعود الفضل في الصفة التعليميَّة التي اكتسبها الأزهر إلى الوزير يعقوب بن كلس، بعدما أشار على الخليفة الفاطمي سنة ٣٧٨ هـ بتحويله إلى معهد للدراسة، بعد أن كان مقصوراً على العبادات الدينية، وبدأت الدراسة فعليَّاً في الجامع الأزهر في نهاية حكم المعز لدين الله الفاطمي، وذلك لما جلس قاضي القضاة أبو الحسن بن النعمان المغربي سنة ٣٦٥ ه (أكتوبر ٩٧٥م)، في أول حلقةٍ علميَّةٍ تعليميَّةٍ، ثم توالت الحلقات بعد ذلك.[١٤]

٢) الأزهر في العصر الأيوبي.

عندما قامت دولة "صلاح الدين الأيوبي" أوقف التدريس في الأزهر؛ لأنَّه كان مرتبطاً بالمذهب الإسماعيلي، الذي أبطله صلاح الدين، واتجهت هِمَّة صلاح الدين إلى إنشاء المدارس لتدريس مذاهب أهل السنة – وبخاصة المذهب الشافعي – [١٥] وبَقِي الأزهر خاملاً من الناحية العلميَّة، التي استعادها مرة أخرى في العصر المملوكي، وتحوَّل إلى جامعةٍ حقيقيَّةٍ.

كانت حلقات التدريس هي طريقة الدراسة بالأزهر وأساسها، فيجلس الأستاذ ليقرأ درسه أمام تلاميذه والمستمعين إليه الذين يتحلَّقون حوله، وكان هناك المكان المخصص للفقهاء. ولا يمكن لأحدٍ ممارسة التدريس إلَّا بعد أن يجيزه شيوخه وأساتذته ويأذن له الخليفة .

وقد تنوَّعت حلقات الدراسة بين الفقه، والحديث، والتفسير، واللغة، وغيرها من العلوم الشرعيَّة.

٣) الأزهر في العصر المملوكي.

يعتبر العصر المملوكي من أزهى العصور للأزهر، ففيه ذاعت شهرته، وأخذ مكانته المركزيَّة العلميَّة والتعليميَّة، كما زُوِّد بالمكتبات والكتب النفيسة حتى أضحت مكتبته واحدةً من أكبر وأعظم مكتبات الشرق والعالم، لما حوته من كنوزٍ ونفائسٍ.

لقد أعاد المماليكُ الحياةَ إلى الأزهر، أو قُلْ: أعادوا الأزهر إلى الحياة؛ حيث استأذن الأمير عزُّ الدين الحِلِّي السلطانَ الظاهر بيبرس في تجديد عمارته؛ فأذن له، وأعانه بمبلغٍ من المال، حتى إذا كان ١٨ ربيع الأول سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٦م أُقيمت به خطبة الجمعة بعد أن لبثت مُعَطَّلة مائة عام، كما تبرع الأمير بيلبك الخازندار بعمل مقصورةٍ كبيرةٍ، ورتَّب بها درسًا للفقه الشافعي وآخر للحديث النبوي والرقائق؛ فكان ذلك إيذانًا بانطلاق الأزهر في أداء مهمته التاريخيَّة، وهي أن يكون معهدًا لتدريس علوم الإسلام السُّني، ومنذ هذا التاريخ يتزايد أمرُهُ حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرًا.(١٦)

استمر الإعمار والتحسين للأزهر في هذا العصر، وعظمت المنزلة العلميَّة للأزهر، فكانت الرعاية والإهتمام الكبير من قبل حكام المماليك أمثال قايتباي والغوري، اللذان أحاطاه بالرعاية والاهتمام؛ تقديراً لهذه المنزلة؛ فأنشأوا الأروقة المآذن الشهيرة التي ما زال الأزهر يزدانُ بها إلى الآن(١٧). كما زادت أعداد الوافدين على الأزهر ما أدى إلى نشأة نظام الأروقة الحافلة بطوائف المجاورِين الَّذين انقطعوا للعبادة، والاشتغال بالعلوم وتلاوة القرآن(١٨).

لقد كان لنظام الأروقة دور بارز في علوِّ مكانة الأزهر محليًّا وإقليميًّا، حتى تزايد الإقبال على الدراسة به، حتى أنَّ ثلث العلماء المصريين الذين ترجم لهم الشيخُ عبد الوهاب الشعراني (ت٩٧٣هـ) بكتابه «لواقح الأنوار القدسيَّة في طبقات العلماء والصوفيَّة» قد درسوا في الأزهر أو زاولوا التدريس به، وأكثرهم ممن تلقى العلم أواخر العصر المملوكي.(١٧)

وقد تنوعت العلوم التي تُدرَّس في الأزهر، فلم تقتصر على العلوم الشرعيَّة، بل اشتملت أيضاً على علومٍ أخرى، مثل الفلك، والحساب، والطب، والعمارة، والجيولوجيا، والتاريخ، وبعض العلوم الاجتماعيَّة، وغير ذلك من العلوم المختلفة.

ومن أشهر علمائه: ابن خلدون، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي، وابن تغري بردي، والقلقشندي[١٩]، وغيرهم.

٤) الأزهر في العصر العثماني.

بالرغم من تراجع مكانة مصر السياسيَّة – عقب سقوطها في أيدي العثمانيِّين – إلَّا أنَّ هذا لم يُلْقِ يؤثر سلباً على الأزهر، بل كان – على العكس – فاتحة عصرٍ جديدٍ يعدُّ بغير مبالغةٍ أزهى عصوره التاريخيَّة قبل ظهور الدولة الحديثة. فلقد هيأت المكانة التي اكتسبها الأزهر في العقود الأخيرة من الحكم المملوكي والنموُّ الملحوظ في مكانته العلميَّة؛ هيَّأت لعلمائه تزعمَ حركة المعارضة ضد القوانين التي استحدثها العثمانيُّون غداة فتحهم للبلاد؛ لاعتقادهم أنَّها مخالفةٌ للشرع الحنيف منحرفةٌ عن تقاليده الموروثة.[٢٠]

مضى الأزهر في طريق نموه الديني والعلمي خلال العصر العثماني حتى أضحى في غضون قرن من الزمان «المؤسسة الدينيَّة» الوحيدة في مصر، يحتكر علماؤها تدريس علوم الشرع، ويتبوأون بأثر من هذا موقع الزعامة السياسيَّة بوصفهم وسيطًا مدنيًّا يحظى بالقبول بين السلطة الحاكمة وعموم الرعية من المحكومين. ولعل السياسة التي انتهجها العثمانيُّون هي التي أفضت بالأزهر إلى تلك المنزلة؛ ذلك أنهم لم يتدخلوا في شئونه، ولم يسعوا إلى تغيير نظامه التعليمي الذي أَلِفَه المصريونَ سنواتٍ متطاولة، ولم يعبثوا بأوقافه التي حفظت له قدرًا معقولاً من الاستقلال المالي، ما مكن لعلمائه أن يكون لهم صوتٌ مسموعٌ في الشأن العام، بصفتهم الأزهريَّة الخاصَّة، لا بمجرد صفتهم العلميَّة العامة.

ونجد أنَّ كتاباتُ الرحالة المسلمين الذين زاروا مصر خلال الحقبة قد فاضت بعبارات الإعجاب بالأزهر والثناء على ما كانت تمورُ به أروقتُهُ من نشاطٍ دينيٍّ وعلميٍ، ومن بين هؤلاء الرحالةُ العثماني الشهير أوليا جلبي الذي وصف الأزهر قائلاً:

"ولا يوجد في مصرَ جامعٌ له ما للأزهر من جماعةٍ، وإذ هو واقع في عين فعل مصر، أي محط اهتمامها، فهو مزدحم بالناس ليلاً ونهارًا، فلا تجد فيه موضعًا للسجود، يجتمع فيه اثنا عشر ألف طالب علمٍ ليلَ نهارَ، وتطن أصواتُهم كأصوات

النَّحْل وهم يرتلون ويحفظون، ممَّا يدهش الإنسان، وقد انهمكوا في مباحثات علميَّة. وقد بلغ عدد الأروقة فيه في خمسين رواقًا، تحفل بعلماء المسلمين من شتى أجناس الدنيا".(٢١)

وتجدر الإشارة إلى أنَّ نظام الأروقة ظل معمولاً به إلى ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م؛ ثم أصدر مجلس الوزراء قرارًا في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٥٤م ببناء مدينة جامعية؛ لإسكان طلاب الأزهر، تكون بديلاً عصريًّا لنظام الأروقة، وهي المدينة التي سُمِّيت مدينة ناصر للبعوث الإسلاميَّة، ثم عُدِّل الاسم بعد ذلك ليصبح «مدينة البعوث الإسلاميَّة»(٢٢).

٥) الأزهر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

مع احتلال مصر من قبل الفرنسيين صيف عام ١٧٩٨م، ومع المقاوة الشديدة التي أبداها المصريون تجاه هذا الإحتلال الغاشم، حاول المحتل أن يستقطب بعض عناصر القوة إلى جانبه من خلال إبراز سياسة إسلاميَّة، والتودد إلى الأزهر وعلمائه، وإظهار تقديرهم والحرص على استقلالهم.

وكان نابليون يجلس مع علماء الأزهر ويعقد معهم جلسات المناقشة والحوار، ويسألهم عن تفسير بعض الآيات، ما أثَّر على بعض المشايخ الَّذين أثنوا عليه.(٢٣)

ومع كل ما قام به نابليون، ومحاولاته لإظهار سياسة إسلاميَّة، فقد اندلعت الثورة ضد الفرنسيِّين في أكتوبر/ تشرين أول ١٧٩٨م، بعد ثلاثة أشهرٍ فقط من دخول الفرنسيَّين لمصر، وكان الأزهر نفسه هو مصدر اندلاعها. واشتعلت الثورة في القاهرة، وعُلِم أنَّ مركزها هو الجامع الأزهر، فنُصِبت المدافع، وقُصف الجامع الأزهر قصفاً شديداً متواصلاً، كاد أن يؤدي إلى انهيار الجامع الأزهر.

وقام الجنود الفرنسيُّون باقتحام الأزهر وبالوا وتغوطوا فيه وشربوا الخمر وسكروا، ومزقوا المصاحف والكتب وداسوا عليها، ونهبوا خزائن الطلبة، حيث كان المصريون يظنون أنَّ الفرنسيِّين يضعوا فيه أموالهم، وما يخافون عليه من كنوزهم ومدخراتهم الثمينة، ظنًّاً منهم أنَّ المحتل لا يدخله لحرمته. وكان ذلك في ٢٢ ــ ٢٣ أكتوبر/ تشرين أول ١٧٩٨م، الموافق لـ١٢ و١٣ جمادى الأولى ١٢١٣هـ.(٢٣)

كما كان الإنتقام شديداً من علماء الأزهر حتى أُعدِم بعضهم بصورةٍ بشعةٍ جداً، بعد أن حُوكموا محاكمة عسكريَّة، وقُدّر عددهم بـ١٣ عالماً؛ منهم الشيخ أحمد الشرقاوي، والشيخ عبد الله الشبراوي، والشيخ يوسف المصيلحي.[٢٣]

وفي أعقاب جلاء الفرنسيين من مصر، وعودة المماليك لحكمها، وقف علماء الأزهر إلى جانب محمد علي وأيَّدوه، وحشدوا وحشدوا له من أجل تنصيبه والياً على مصر. وكان على رأس علماء الأزهر حينها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف، وشيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي. وتم لهم ما أرادوا، عندما تولى محمد علي الولاية سنة ١٨٠٥م.

ظل الأزهر بعلمائه وطلابه ودعوته حصناً لمصر وشعبها ضد هجمات الإحتلال العسكري والفكري على مدار العصور. وقد وقف الأزهر أيضاً إلى جانب عرابي في تحركاته وثورته في ٩ سبتمبر/أيلول ١٨٨١ وقد شملت هذه الثورة جميع فئات الشعب نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية، والتدخل الأجنبي في شؤون مصر، وقد رعاه ودعمه علماء الأزهر، ما كان له أكبر الأثر في تقوية نفوذه بين المصريين[٢٤].

٦) الأزهر ومؤسَّساته في العصر الحديث.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهد الأزهر بداية إصلاحٍ وتحديثٍ، كان الغرض منه تحويل الأزهر إلى مؤسَّسة ذات كيانٍ تعليميٍ يأخذ بالنظم الحديثة، وتزعم عدد من العلماء هذا الإصلاح، يتقدمهم الإمام محمد عبده، الذي شكَّل أول مجلس إدارة للأزهر في ٦ من رجب سنة ١٣١٢ هـ. تلاه صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م الذي نظَّم الدراسة وجعلها مراحل، ووضع نظاماً للموظفين، وشروطاً لقبول الطلاب، وحدوداً للعقوبات، وكذا نظم الامتحانات، والشهادات، وأنشأ هيئة تشرف عليه تحت رئاسة مشيخة، تسمى مجلس الأزهر الأعلى، وأوجد هيئة كبار العلماء.

واستمراراً لتطور الأزهر الشريف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠م الذي أنشئت بمقتضاه الكليَّات الأزهريَّة الثلاث، وهي كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربيَّة، ونص القانون على إمكانيَّة التوسع في إقامة كليات أخرى. وأدخلت

العلوم غير الشرعيِّة بالمعاهد الأزهرية، مثل: الرياضيات، والعلوم، والدراسات الاجتماعية، لتأهيل الخريجين عند التحاقهم بالكليَّات الأزهريَّة المختلفة. (٢٥)

وبموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦، استحدثت مرحلة رابعة وهي الدراسات العليا، وأصبحت مراحل الدراسة بالأزهر هي: القسم الابتدائي، ومدته أربع سنوات، القسم الثانوي، ومدته خمس سنوات، والقسم العالي (الكليَّات)، ومدته أربع سنوات وتمنح الكليَّات الثلاث الإجازة العالية. والقسم الرابع هو الدراسات العليا، ويمنح درجتين هما شهادة العالميَّة مع الإجازة في التدريس أو القضاء أو الدعوة وتعادل الماجستير، وشهادة العالميَّة مع لقب أستاذ، وتؤهل الحاصلين عليها للتدريس بالكليَّات الأزهريَّة وتعادل الدكتوراه.

وتوجت المسيرة بما سمي قانون التطوير، وصدر في ٥ يوليو/ تموز ١٩٦١م تحت الرقم ١٠٣ بشأن إعادة تنظيم الأزهر، واعتبره الهيئة العلميَّة الإسلاميَّة الكبرى، التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي، ودراسته، وتجليته، ونشره. وبمقتضى هذا القانون قامت فى رحاب الأزهر جامعته العلميَّة التى تضم عددًا من الكليَّات العلميَّة لأول مرة مثل كليات: التجارة والطب والهندسة والزراعة، وكذلك فقد فتحت أبواب الدراسة بالجامعة للفتاة المسلمة بإنشاء كليَّة للبنات ضمت عند قيامها شُعباً لدراسة الطب والتجارة والعلوم والدراسات العربيَّة والإسلاميَّة والدراسات الإنسانيَّة(٢٥).

يتمثَّل الأزهر في عدد من المؤسسات تتبعه وتدخل في نطاق عمله، من بينها قطاع المعاهد الأزهريَّة الذي يشرف على كل الأمور المتعلقة بالتعليم ما قبل الجامعي والعمليَّة التعليميَّة بالمعاهد الأزهريَّة بجميع مراحل التعليم الأساسي "ابتدائي – إعدادي – ثانوي" وفي جميع محافظات الجمهوريَّة، بجانب جامعة الأزهر، والتي يشرف عليها ويرسم السياسات العامة لها ويحدد ميزانيَّتها المجلس الأعلى للازهر.

تضم جامعة الأزهر ٣٤ كليَّة علميَّة ونظريَّة و٤٥ كليَّة شرعيَّة بإجمالي ٧٩ كليَّة منها ٤٧ كليَّة للبنين و٣٢ كليَّة للبنات كما تضم معهدين للتمريض، فتتنوع الكليَّات التي تدرس أمور الدين الأسلامي كعقيدةٍ وفقهٍ وأصولٍ ما بين كليَّة أصول الدين والدعوة، وكليَّة الشريعة والقانون، وكليَّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة، كليَّة الدعوة الإسلاميَّة بالقاهرة، كليَّة القرآن الكريم بطنطا.

هذا بالإضافة إلى أقسام الدراسات الإسلاميَّة باللغات الأجنبيَّة المختلفة في كليَّة اللغات والترجمة التابعة لجامعة الأزهر بالقاهرة، وكذا أقسام الشريعة ببعض اللغات الأجنبيَّة في بعض كليَّات الشريعة والقانون، إضافةً لكليَّة الدراسات الإنسانيَّة للبنات، والتي تهدف إلى إخراج دعاة يخاطبون الدول الغير ناطقة باللغة العربيَّة بلغتهم. ويصل إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر إلى ١٥١٥٥ عضو هيئة تدريس، وإجمالي الجهاز الإداري بالجامعة هو ١٣٠٧٤ موظف. كل هؤلاء يخدمون مايقارب ٥٠٠٠٠٠ طالب وطالبة، ومنهم الطلاب الوافدون.[٢٥]

فخريجو الكليَّات الشرعيَّة على وجه الخصوص هم المنوط بهم حمل أعباء الدعوة وتعليمها وإيصالها بالصورة الصحيحة. ومن ثَمَّ فإنَّ جريج هذه الكليَّات يستطيع الإلتحاق بركب الدعوة من خلال العمل بمجمع البحوث الإسلاميَّة التابع للأزهر، حيث يبلغ عدد العاملين به من الوعَّاظ ٤٥٠٠ واعظاً، طبقاً لإحصائيَّة ٢٠١٩[٢٦]. أو يلتحق بوزارة الأوقاف، أو يعمل بدار الإفتاء.

أمَّا في ما يتعلق بمنصب شيخ الأزهر، أرفع منصبٍ دينيٍّ في مصر والعالم الإسلامي فينص الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في المادة ٧ على (أنَّ الأزهر الشريف هيئة إسلاميَّة علميَّة مستقله يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه وهو المرجع الاساسى فى العلوم الدينيَّة والشئون الاسلاميَّة ويتولى مسئوليَّة الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربيَّة فى مصر والعالم، وتلتزم الدولة بتوفير الأعتمادات الماليَّة الكافية لتحقيق أغراضة، وشيخ الأزهر مستقل غير قابلٍ للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء)[٢٧].

أمَّا هيئة كبار العلماء أنشئت في عهد مشيخة الشيخ سليم البشري بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١، وتكونت من كبار علماء المذاهب الأربعة، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٢٨ قامت لجنة مؤلفة بقرار من مجلس الوزراء برئاسة الإمام الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر– بوضع قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينيَّة، وذلك تعديلًا للقانون ١٠ لسنة ١٩١١، وفي ٢٦ أبريل ١٩٣١ قرر مجلس الأزهر الأعلى لائحة داخليَّة جديدة لهيئة كبار العلماء، وكان ذلك في عهد الإمام الشيخ محمد الأحمدي الظواهري.

في عهد الرئيس جمال عبد الناصر صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، المعروف بقانون تطوير الأزهر، وتم بموجبه حل هيئة كبار العلماء ليحل محلها مجمع البحوث الإسلاميَّة قائمًا بواجباتها. وفي ١٧ يوليو ٢٠١٢ أعيد إحياء الهيئة، حيث عُدل القانون في يونيو ٢٠١٢ في عهد شيخ الأزهر أحمد الطيب ووافق عليه رئيس الوزراء كمال الجنزوري والمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بأعمال رئاسة الجمهوريَّة آنذاك.

ومن ثَمَّ نصت المادة (٣٢) مكرراً على اختصاصات الهيئة التي من ضمنها انتخاب شيخ الأزهر وترشيح مفتي الديار المصريَّة والبت في الأمور الدينيَّة. وأضاف لها دستور ٢٠١٢ صلاحيةً إضافيَّةً منصوص عليها في مادته الرابعة وهي أخذ رأي الهيئة في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلاميَّة. إلَّا أنَّ دستور ٢٠١٤ سلب الهيئة من صلاحيتها المنصوص عليها في المادة الرابعة من دستور ٢٠١٢ وأفقدها صلاحيَّة أن تكون مرجعاً لكل ما يتعلق بالشئون الإسلاميَّة لتصبح الهيئة مثلها مثل مجمع البحوث الإسلاميَّة باستثناء اختيار شيخ الأزهر والمفتى. تتألف الهيئة من عدد لا يزيد على أربعين عضواً من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهيَّة الأربعة ويرأسها شيخ الأزهر[٢٨].

٧) وزارة الأوقاف.

تنهض وزارة الأوقاف بشئون الدعوة الإسلاميَّة في داخل وخارج جمهوريَّة مصر العربية حيث تشمل أنشطتها الآتى – العناية بالمساجد – رعاية الأيتام – بحث الأمور الفقهيَّة – إدارة المراكز الإسلاميَّة. وطبقاً للبيانات الرسميَّة بوزارة الأوقاف ٢٠١٦م، فإنَّ تعداد المساجد في مصر وصل ١١٠ آلاف، وهى فى زيادة بشكلٍ مستمرٍ، ما يصعب معه إصدار إحصائيَّةٍ بشكلٍ جازمٍ، في حين أنَّ عدد الأئمة الفعلي على مستوى الجمهورية لا يتعدى ٤٨١٣٦ إماماً، منهم ٢٨٣٥ حاصلين على أجازات، ٩٠ إيفاد الخارج، ١٨ معارين، ممَّا يعني وجود عجزٍ كبيرٍ يتم ملئه بواسطة خطباء مكافأة تتعاقد معهم الوزارة.[٢٩]

يتبع وزارة الأوقاف مجموعة من المؤسَّسات وهى: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، هيئة الأوقاف المصريَّة، مؤسسة القرض الحسن، مشيخة عموم المقارئ المصريَّة، المكتبة المركزيَّة للمخطوطات الإسلاميَّة.

٨) دار الإفتاء المصريَّة.

هي الهيئة الشرعيَّة المخولة للإفتاء في جمهوريَّة مصر العربيَّة، تتألف من عدد من علماء الأزهر الشريف يرأسهم عالم يشغل منصب المفتي ويعين بقرارٍ من رئيس الجمهوريَّة وتجوز إقالته وإحالته للمعاش، وهي تابعة لمؤسسة الأزهر الشريف وتخضع لإدارة شيخ الأزهر شخصيَّاً. وقد أُنشِأت دار الإفتاء المصرية سنة ١٨٩٥م، وكان أوَّل من تولاها هو فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر حينئذ الشيخ حسونة النواوي، ثم تولَّاها من بعده الأستاذ الإمام محمد عبده من سنة ١٨٩٩م حتى ١٩٠٥م حيث انتقل إلى رحمة الله تعالى، وفي خلال هذه السنوات الست أصدر الإمام محمد عبده ٩٦٤ فتوى مسجلة في سجلات دار الإفتاء، وعدد السكان لا يزيد عن عشرة ملايين نسمة.

يتبع دار الإفتاء المصرية عدَّة هيئات ومراصد منها؛ الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء فى العالم، مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشدِّدة.

ثانياً: واقع المؤسسة الدينيَّة المصريَّة في مواجهة التَّطرُّف والإرهاب.

ظل الأزهر الشريف قلعة الإسلام عبر العصور، يمثل الدعوة الإسلاميَّة والعمل السياسي الإسلامي المستقل عن الحكام في عصورٍ مختلفةٍ وحتى بداية عصر محمد على حيث بدأ في عهده تقييد حركته وتجريده من نفوذه السياسي على مراحل عدة انتهت إلى ما هو عليه الآن.

وعليه فكر بعض علماء الأزهر في التحرك بعيداً عن القيود التي طوقت الجامع الأزهر، ومن ثمَّ ظهرت الحركات الإسلاميَّة بمختلف فصائلها. وعلى الرغم من منازعة الحركات الإسلاميَّة المختلفة للأزهر في دوره كمرجعيَّةٍ وحيدةٍ في مجال العلوم الشرعيَّة والفتوى، إلَّا أنَّها لم تنجح في إلغاء دور الأزهر كمرجعيَّةٍ للمسلمين السنَّة بشكلٍ كاملٍ، حيث نجحت فقط في هز هذه المكانة وذلك الدور ومشاركته فيها دون أن تزيحه منها إزاحةً كاملةً.

ولا يرجع هذا النجاح المحدود للحركات الإسلاميَّة إلى قوتها وفاعليَّتها بقدر ما يرجع ذلك إلى تراجع القوة الأزهر الذاتيَّة نتيجةً للحصار الذي فرصته السلطة الحاكمة عليه ابتداءاً من عصر محمد علي باشا وذريته وانتهاءاً بما وقع بعد ثورة يوليو١٩٥٢م.

فالأزهر الذي يعد أهم مؤسَّسة إسلاميَّة على الإطلاق في مصر والعالم الإسلامي، وقع تحت نهج الاحتواء والسيطرة، وفي إطار ستار التطوير والتجديد، ولقد حرص الحكام منذ نابليون حتى الآن على منع الأزهر من العمل السياسي، كما حرصوا في نفس الوقت على توظيف الإسلام وعلماء الإسلام لتحقيق أهداف الحاكم كلما أمكن ذلك.

وفي هذا الإطار نتذكر ما فعله محمد علي ومن بعده خلفاؤه مع الأزهر الشريف، حيث يمكن تلخيص ذلك النهج في كلمة الخديوي عباس حلمي التي قال فيها محدداً دور الأزهر بقوله: "أوّل شيءٍ أطلبه أنا وحكومتي أن يكون الهدوء سائداً في الأزهر والشغب بعيداً عنه فلا يشتغل علماؤه وطلبته إلَّا بتلقي العلوم الدينيَّة النافعة البعيدة عن زيغ العقائد وشغب الأفكار لأنَّه مدرسة دينيَّة قبل كل شيءٍ.

إنَّ كل ما يهم الحكومة من الأزهر استتاب الأمن فيه. وأطلب منكم أيُّها العلماء أن تكونوا دائماً بعيدين عن الشغب وأن تحثوا إخوانكم العلماء وكذلك الطلبة على ذلك، ومن يحاول بث الشغب بالأقوال أو بوسطة الصحف والأخذ والرد فيها فيكون بعيداً عن الأزهر".

كما نجد أنَّ ثورة يوليو ١٩٥٢م تحدد دور العلماء في إرشاد المواطنين إلى حقيقة وأهداف الثورة وتعبئة الرأي العام في كل البلاد الإسلاميَّة وجميع دول العالم. كما أحكمت سيطرتها على المؤسَّسة الدينيَّة من خلال مجموعةٍ من الإجراءات.

ففي أول خمسة أشهرٍ من حكم الثورة، يصدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لعام ١٩٥٢م بإلغاء الوقف الأهلي كما كانت هناك إجراءات صحبت ذلك كله وأخرى تابعت في السنوات التالية أدت فيما بعد إلى وضع الدولة يدها بشكلٍ كامل على الأوقاف عبر وزارة الأوقاف التي سلمتها بصورةٍ أو بأخرى إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، حتى أنَّ الهيئة تسلمت ١٣٧ ألف فدان من أراضي الأوقاف

بسعر ١٧.٥ مثلاً لضريبة الأطيان المربوطة عليها أى أنَّ قيمة الفدان بلغت خمسون جنيهاً في حين زادت قيمته الحقيقيَّة بسعر السوق في ذلك الحين على ألف جنيه، ومن ثمَّ عجزت وزارة الأوقاف عن تأدية الرسالة المنوط بها آدائها، لأنَّ هذه الأراضى كانت تدر على الأزهر في السنة الواحدة ٨ ملايين جنيه وبتطبيق هذه القوانين انخفضت الإيرادات إلى ٨٠٠ ألف حنية أى أنَّ الريع تم تحديده ب٣% أو ٤% من قيمة سندات سُلِّمت لها كبديلٍ للأراضى.

وبالرغم من ذلك امتنعت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن سداد الريع المستحق، الأمر الذي جعلها مدينةً لوزارة الأوقاف بمبالغٍ ماليَّةٍ هائلةٍ، هذا إضافةً إلى التبديد الذي قامت به الهيئة لأغالب هذه الأوقاف لا سيما أوقاف الخيرات الموقوفة على المساجد، وبهذا ضُرِبَت الركيزة الاقتصادة لعلماء الأزهر؛ تلك الركيزة التي كانت تجعلهم في غنى عن أموال الحكومة الأمر الذي كان يكفل لهم الاستقلال عن الحكومة ويتيح لهم معارضتها دون الخوف من قطع مرتباتهم أو تشريد أمرهم من بعدهم.

وعلى حين عوملت أوقاف المسلمين هذه المعاملة، فقد استثنيت أوقاف غير المسلمين من أحكام هذه القوانين، ووُضِعَت لها قوانين خاصة وتُرِكَت لكل كنيسةٍ أوقافها في حدود مائتى فدان وما زاد عن هذا أخذته الدولة ودفعت ثمنه بسعر السوق وهو ما أدى في أواخر السبعينات إلى مناداة عدد من الأصوات في مجلس الشعب بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين.

ثم كان إلغاء المحاكم الشرعيَّة إحدى الخطوات البارزة التي قامت بها ثورة يوليو لتقليص دور مؤسَّسة الأزهر في الحياة العمليَّة للمصريين خارج توجيه الحكومة حيث أنَّ هذه المحاكم الشرعيَّة كانت تمارس نشاطها بقدرٍ كبيرٍ من الإستقلاليَّة عن الحكومة خاصة في مجال المنطلقات الأيدولوجيَّة، وكانت ثورة يوليو تهدف إلى تأميم الدين لصالحها، فكان لزاماً القضاء على هذه المحاكم التي كان يستحيل تأميمها لصالح النظام الحاكم.

لقد وعت ثورة يوليو منذ البداية ذلك فألغت هذه المحاكم بقانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥، وبذلك بدأت هيمنة ثورة ٢٣ يوليو على القوة الإسلاميَّة الأكبر في مصر

وفي العالم الإسلامي وهي الأزهر الشريف وعلمائه، فقد شكل إلغاء المحاكم الشرعيَّة تحدياً لنظام الشريعة الإسلاميَّة نفسه في دولة إسلاميَّة يعلن دستورها أنَّ دينها الرسمي هو الإسلام.

وبإلغاء الحاكم الشرعية والهيمنة على إدارة الأوقاف نجحت ثورة يوليو فيما فشل فيه الاحتلال الغربي من الهيمنة على أبرز مؤسسة لعلماء الإسلام في العالم كله.

وبعد أن تمت السيطرة على الأزهر وموارده الإقتصاديَّة كان لابد من تكريس هذه الهيمنة بقانون رسمي محدد المعالم فتم إصدار قانون تنظيم الأزهر (١٠٣ لسنة ١٩٦١). وهذا القانون؛ وإن كان أعاد تنظيم الأزهر فعلاً وقسَّمه إلى هيكلٍ تنظيميٍّ جديدٍ، لكنه ربط هذا التنظيم كله بجهاز الدولة خاصةً رئاسة الجمهورية بشكلٍ مباشرٍ، فشيخ الأزهر ووكيل الأزهر ورئيس جامعة الأزهر يعينهم رئيس الجمهورية، كما أنَّ جميع أجهزة الأزهر الرئيسيَّة كالمجلس الأعلى للأزهر وجامعة الأزهر ومجمع البحوث الإسلاميَّة ينفرد رئيس الجمهوريَّة بتعيين القيادات العليا فيها، فمجمع البحوث يرأسه شيخ الأزهر وأعضاء المجمع يعيِّنهم رئيس الجمهوريَّة، أمَّا جامعة الأزهر فالإضافة إلى انفراد رئيس الجمهوريَّة بتعيين رئيس جامعة الأزهر، فعمداء الكليات يعينهم أيضاً رئيس الجمهوريَّة، وبصفةٍ عامَّةٍ فالهيكل العام الإداري والمالي للأزهر أصبح وفقاً لقانون تنظيم الأزهر جزءاً من الهيكل المالي والإداري للحكومة (أي السلطة التنفيذيَّة).

وقد أدى ذلك كله إلى إضعاف مكانة الأزهر في نفوس المسلمين، وبالتالي تدهور دوره ومكانته كمرجعيَّةٍ عليا للدعوة الإسلاميَّة والإفتاء لكل المسلمين، وبدأ الكثير من المسلمين يضعون ثقتهم في العديد من الناشطين الذين يتنمون إلى الحركات الإسلاميَّة والذين يطلق عليهم الدعاة. وهذا كله زاد من مكانة ودور الحركة الإسلاميَّة بجميع فصائلها.[٣٠]

وتتعرض المؤسسة الدينيَّة المصريَّة التي يمثلها الأزهر الشريف في الفترة الحالية لحملةٍ شرسةٍ وصلت الى تحميله مسؤوليَّة العنف العشوائي، واستخدام القوة لفرض الآراء، بل تجاوزت الحملة ذلك الى تجريح ثوابت الاسلام والطعن في التراث الفكري.

وممَّا لا شك فيه أنَّ المؤسَّسة الدينيَّة قد أصابها الكثير من الوهن والضعف، نتيجةً لعواملٍ كثيرةٍ قد ذكرنا بعضاً من سلفاً.

ومع الإعتراف بوجود الكثير من جوانب الضعف الذي أصاب المؤسَّسة الدينيَّة، إلَّا أنَّ هذه الحملات تعكس في الحقيقة أزمة مفاهيمٍ عميقةٍ لدى بعض تيار مكافحة التَّطرُّف الواسع عربيًّا، ويضم مدنيِّين وإصلاحيِّين ومختلف الاتجاهات الفكريَّة؛ فهو لا يدرك الفارق بين مناصحة ومجابهة الفكر المتطرف، وبين الإصلاح أو التجديد الديني بعموم، وهو ما يقع على عاتق كل منتجي المعنى والفكر الديني، وليس فقط المؤسسة الدينيَّة.

كما أنَّه يتخيل في مثل هكذا حملة أنَّ الثورة المطلوبة في الفكر الديني هي طفرة ستنتج فجأةً وليست عملية تراكميَّة طويلة وبعيدة المدى، لا يمكن تحقيقها بين يومٍ وليلةٍ، بل تحتاج إلى وعيٍ وتوافقٍ وإصلاحٍ وجسارةٍ من المسؤولين عن الوعي الديني ومن مسؤولي الدولة والمجتمع نفسه.

كما تجاهلت مثل هكذا حملة جهد الأزهر في تخطئة «داعش» ورصد مخالفات الإرهاب الشرعيَّة، التي تجاوزت ما يقرب من ١٥٠ بياناً ورسالة في كشف هذه المغالطات، وكذلك جهوده المستمرة في حماية المدنيَّة والمواطنة المصريَّة عبر عدد من الوثائق المعتبرة التي شاركه في وضعها منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ عدد من المثقفين المدنيِّين من مختلف التوجهات.

فالمؤسَّسات الدينيَّة فى مصر ـــــــ وبخاصة الأزهر الشريف ودار الإفتاء ـــــــ تصاعد دورها في المواجهة الفكريَّة فى أكثر من اتجاهٍ فى هذا الشأن ومن أهمها:

أ- **مرصد الأزهر:** حيث تمَّ تدشين مرصد الأزهر باللغات الأجنبيَّة والذى تمكن من الكشف عن أسباب انضمام الأفراد للحركات المتطرفة، ورصد ما يبثه تنظيم "داعش" من رسائلٍ وأفكارٍ موجهةٍ إلى الشباب، والرد عليها باللغة نفسها التى نشرت بها.

ب- **قوافل السلام:** "التى تركز على عقد الندوات واللقاءات في الجامعات والمعاهد والجمعيات الخيريَّة، لإيصال رسالةٍ للعالم أجمع بأنَّ الإسلام دين محبةٍ وسلامٍ وتعايشٍ بين مختلف الثقافات والأديان، وأنَّه يُعلِي من قيم التسامح والتعايش المشترك، ويدين

العنف والتشدد الذي يتعارض مع تعاليم الإسلام الصحيحة، وأنَّ المسلم حيثما كان هو رسول سلامٍ للإنسانيَّة جمعاء.

ت- **المؤتمرات العالميَّة:** نظم الأزهر عددًا من المؤتمرات لمحاربة التَّطرُّف والإرهاب من أبرزها مؤتمر الأزهر العالمى فى مواجهة التَّطرُّف والإرهاب الذى عقد في ديسمبر٢٠١٤.

مرصد فتاوى التكفير والآراء المتشدِّدة: التابع ل"دار الإفتاء" والذي يعد أداة رصديَّة وبحثيَّة لخدمة المؤسَّسة الدينيَّة، حيث يقدم الدعم العملي والفني والشرعي اللازم والدعم للمؤسَّسات الدينيَّة والاجتماعيَّة المصريَّة في مواجهة تلك الظاهرة وآثارها، بالإضافة إلى تقديم أنماط التشدد والمتشددين، ودليل تعامل مع الفكر والفرد المنتمي والمتبني لهذا الفكر(٣١).

ثالثاً: تصور مقترح لتفعيل الدور التربوي للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مواجهة التَّطرُّف.

١) المنطلقات الفكريَّة.

أ- مفهوم التصوُّر المقترح.

يقصد بالتصوُّر المقترح وضع إطار عام لمجموعة حلولٍ لمجموعةٍ من المشكلات التي تواجه المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة لتفعيل دورها في مواجهة التطرف في المجتمع المصري. ويعد التصوُّر المقترح بمثابة أداة فعَّالة لتوضيح السياسات والإجراءات، وبعض قواعد العمل الحاكمة في المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة، وإمكانيَّة إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها.

ب- أهداف التصور المقترح.

يتمثَّل في تقديم مجموعة من التصوُّرات والمقترحات التربويَّة لتفعيل دور المؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مواجهة التطرف والعنف، بحيث يمكن تحديد المتطلبات التربوية اللازمة لذلك وفق متطلبات المجتمع ومتطلبات العصر، وتنمية مناهج التعليم الديني وتطويرها لتواكب المستجدات، وتقديم صورة إيجابيَّة صحيحة عن الإسلام.

جـ- أهميَّة التصوُّر المقترح.

تكمن أهمية التصور المقترح في أنَّه يسهم في تلافي عدد من السلبيَّات التي تعوق عمل المؤسَّسة الدينيَّة ويرفع جودة الخطاب الديني الإسلامي، وفق مجموعةٍ من العناصر المتسلسلة، والتي يمكن السير فيها وفق تسلسلٍ، أو التوقف عند بعض العناصر التي تقودنا إلى مراحل معينة لتفعيل الدور التربوي للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر.

د- منطلقات التَّصوُّر المقترح.

١. التأكيد على أهميَّة الدور التربوي للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر في مواجهة القضايا المعاصرة، وعلى رأسها التطرُّف والعنف.

٢. التأكيد على أهميَّة الإستقلال الماي والإداري للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر من أجل تحقيق دورها المنوط بها في المجتمع.

٣. التأكيد على أهميَّة التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسَّسات التربويَّة التعليميَّة والدعويَّة والسياسيَّة وغيرها بقصد تحقيق الهدف الرئيس، وهو القدرة على تحصين الفرد والمجتمع من آفات العنف والتَّطرُّف.

٢) مراحل التَّصوُّر المقترح.

المتطلبات التربويَّة لتفعيل الدور التربوي للمؤسَّسة الدينيَّة الرسميَّة في مصر.

أ- إعادة نظام الوقف للأنفاق منه على التعليم الديني.

إنَّ الوقف الخيري كان المصدر الأوَّل لموارد التعليم الديني، وإنَّ المؤسَّسات الدينيَّة كانت تتولى الغذاء والكساء والسكنى وتسليم كتب العلم، فلما نضب الوقف، وأُمِّمت موارده وتولت الدولةً أمر التعليم الديني جففت المنابع، وضيقت الموارد على هذه المؤسَّسات، وخير سبيلٍ هو أن نحي روح الوقف من جديد، وأن نجري دراساتٍ تخصصيَّةٍ لتنمية موارد الوقف القديم، وأن نهدم كل بناية موقوفة قديماً لا تدر دخلاً ونبنيها من جديد بما يتناسب مع روح العصر ويحقق شرط الواقف، وأن نبيع ما غلا منه وقل عائده، ونستبدل به ما قل ثمنه وزاد عائده.

فثقافة الوقف كانت سائدة في الماضي، فكان الأمراء والأميرات والحكام والحاشية يتبارون في تسجيل نماذج شتى للوقف الخيري بين أراضٍ، ومبانٍ وأسبلةٍ، وآبارٍ ومكاتبٍ وكتبٍ ومصاحفٍ

وقد استفادت الدول الغربيَّة من مشروعيَّة الوقف في الاسلام، فأوقفت الكثير على مراكز البحث العلمي الديني وغير الديني، ومن قرأ البحوث التي كتبت بحق الوقف في المؤتمرات التي عُقدت لهذا الغرض يدرك هذا الأمر حجم الوقف في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية بلغ: ١١٨.٦ مليار دولار، ويقدر الوقف الخاص بجامعة هارفرد: ٣٤.٩ مليار دولار، وهو مجموع أحد عشر ألف وقف.

لقد أدرك الغرب قيمة الوقف مع أنَّه لا أصل له في شريعتهم، ولكنهم لا يألون جهداً للاستفادة من أي تحربةٍ ممكن أن تخدم العمليَّة التعليميَّة.

ب- العمل على تطوير واستحداث القوانين التي تضمن للأزهر اختيار وانتخاب قياداته بعيداً عن تدخل الرئاسة أو أى سلطةٍ تنفيذيّةٍ أخرى.

فاستقلال المؤسَّسة الدينيَّة يعطيها القدرة على مواجهة تيارات العنف والتَّطرف، كما يجعلها قادرة على كسب ثقة الجمهور، وبخاصةً الشباب منهم، ممَّا يجعل فكرة لجوئهم إلى تيارات العنف والتَّطرُّف أمراً بعيداً.

٣. العمل على وحدة مكونات المؤسَّسة الدينيَّة.

ازداد الحديث عن أوضاع المؤسسات الدينية في مصر تزامناً مع اشتعال جذوة الصراع المعلن أحياناً والخفي في أحيان أخرى، بين الأزهر والأوقاف، وتعددت الأقاويل بشأن أسباب الخلاف بين أكبر مؤسستين تسيطران على الشؤون الدينية داخل مصر، فضلاً عن دار الإفتاء، ،والنتيجة أنَّ جماعات التَّطرَّف داخل مصر قد تستغل أزمة الطرفين لمحاولة بسط نفوذها داخل الشارع، فلابد للمؤسسات الدينية في مصر أن تكون أكثر تقارباً وتسامحاً بعضها مع بعض، إدراكاً لمسؤولياتها الجسيمة خلال هذه الفترة. وأن تطرد أي صوت يشجع على الشقاق، فأي سوء تفاهمٍ لن يصب في مصلحة أي جهةٍ.

٣) آليَّات تنفيذ التصوُّر المقترح.

وذلك من خلال:

أ- التخطيط لتنفيذ التَّصوُّر.

وذلك عن طريق:

١. إعداد الدراسات اللازمة لتقييم واقع المؤسَّسة الدينيَّة بأذرعها المختلفة واحتياجاتها، ومدى توافق تلك الاحتياجات والاتجاهات مع الواقع الفعلي للمجتمع وظروفه الاقتصادية والثقافيَّة والاجتماعيَّة.

٢. إعداد القوانين اللازمة والتشريعات لتقديمها إلى الجهات التشريعيَّة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة لإستقلال هذه المؤسَّسة إداريَّاً وماليَّاً.

٣. عقد الحلقات النقاشيَّة والحواريَّة مع قادة الرأى والفكر والقانون، وصولاً إلى أفضل المقترحات.

٤. توعية المسئولين بالمؤسَّسة الدينيَّة بأذرعها المختلفة من أزهر وأوقاف ودار فتوى بملامح التصور المقترح وأهميَّته، وذلك عن طريق عقد دورات تدريبيَّة، تشمل كبار المسؤلين من وكلاء وزارة، ومديري مديرياتٍ وإداراتٍ.

ب- تنفيذ التصوُّر المقترح.

وذلك من خلال:

١. تحديد خطط زمنيَّة للتنفيذ.

٢. كتابة التقارير الدوريَّة عن مدى تحقق الأهداف، والمعوقات، والسلبيَّات.

ت- آليَّات ما بعد التنفيذ.

وذلك من خلال:

١. **تقويم تنفيذ التَّصور المقترح:** وذلك للتعرف على مدى تحقق التصور، والمعوقات التي قد تظهر ولم يتم الاستعداد الجدي لها، وتشمل عمليَّة التقويم أشكال متعددة كالتقويم الذاتي، والتقويم الموضوعي، والتقويم المركزي.

٢. **تعديل التصور المقترح:** في ضوء نتائج التقويم (الذاتي – الموضوعي – المركزي)

لتجريب التصور المقترح، على أن يتم تعديل السلبيَّات التي أظهرتها نتائج التطبيق.

ج- **تنفيذ التصور المقترح:** بعد الانتهاء من الخطوة السابقة.

٤) صعوبات تنفيذ المقترح.

أ- غياب العمل المؤسسي بين مؤسسات الدعوة من أزهر وأوقاف وإفتاء.

ب- تعدد وتنوع مؤسَّسات الدولة وعدم اتفاقها على رؤيةٍ واحدةٍ.

ت- غياب الإستقلال المالي والإداري للمؤسَّسة الدينيَّة.

ث- تقييد الحريَّات والقدرة على اتخاذ القرارت (مركزيَّة القرار).

٥) مقترحات للتغلب على الصعوبات.

أ- وحدة المؤسَّسة الدعويَّة وصيرورتها تحت قيادةٍ واحدةٍ ورؤيةٍ واحدةٍ.

ب- الإستقلال المالي والإداري للمؤسَّسة الدينيَّة.

ت- إطلاق الحريَّات واللامركزيَّة في اتخاذ القرارات.

ث- تحسين الجوانب الماديَّة بما يحقق الإستقلال المادي والذهني للدعاة والعاملين في قطاع الدعوة.

المراجـــع العربية

١- محمد أمين حسن بني عامر: **مشاكل الدعوة والدعاة في عصرنا الحاضر ووسائل علاجها**، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنيَّة، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٠٨م، ص.٨٥

٢- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعيَّة**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٩٥.

٣- محمود خليل أبو دف: **الجانب الإيماني في التربية الإسلاميَّة وانعكاساتها على حياة الفرد**، رسالة ماجستير، كليَّة التربية، جامعة أم درمان، ١٩٩٢، ص٣٠٠.

٤- إحسان محمد الحسن: **دراسات في علم اجتماع الدين**، ط٥، مجلة الجامعة المستنصرية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥م، ص٤٠٦.

٥- عبد السَّلام هارون وآخرون: **المعجم الوسيط**، ط٤، مكتبة الشروق الدوليَّة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص.٥٥٥

٦- إبراهيم الزهراني: **ظاهرة الغلو على ضوء القرآن الكريم – حقيقته – وأسبابه – وعلاجه**، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد ٣٢، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م، ص.٢٣

٧- يوسف القرضاوي: **الصحوة الإسلاميَّة بين الجمود والتطرّف**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م، ص.٢٣

٨- حمدي سلمان معمر: محددات الإسلام التربويَة للوقاية من الإرهاب، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلاميَة (سلسلة الدراسات الإنسانيِّة)، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص٣١١ – ٣٣٦، يناير ٢٠١٠.

٩- عـــلى عبد الكريم محمد الصافي: دراسة تقويمية لكليَّات إعداد الدعاة بجامعة الأزهر في ضوء أهدافها، رسالة دكتوراه، قسم التربية الإسلامية، كليَّة التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨م.

١٠- محمد عبد النبي أحمد المتولي: الاعداد التربوي والثقافي لأئمة المساجد، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كليَّة التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٨م.

١١- أشرف عصام عبده توني: الدور التربوي للدعاة في ضوء التحديات المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كليَّة التربية، جامعة المنيا، ٢٠٠٧م.

١٢- حنان بنت أبو بكر بن محمد فلاته: منهج التربية في إعداد الداعية في العصر الحديث، رسالة ماجستير، قسم التربية الإسلاميَّة والمقارنة، كليّة التربية، جامعة أم القرى،المملكة العربية السعوديِّة، ٢٠٠٦م.

١٣- فؤاد العاجز، وجميل نشوان: دور الجامعة الإسلاميَّة في إعداد الدعاة لمواجهة بعض متغيَرات العصر، بحث مقدم إلى مؤتمر الدعوة ومتغيرات العصر، كليَة أصول الدين، الجامعة الإسلاميِّة، غزَّه، إبريل ٢٠٠٥.

١٤- حسين مؤنس: **المساجد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت، ١٩٨١م، ص١٧٦ بتصرف.

١٥- أحمد بن علي المقريزي: **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، ج٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٣١٩-٣٢٠.

١٦- أحمد بن عبد الوهاب النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج٣٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص٨٧ بتصرف.

17- Nasser Rabbat، **Mamluk History through architecture; Monuments، culture، and Politics in Medieval Egypt and Syria**، The American University in Cairo Press، 2010، pp. 87، 91

١٨- ابن ظهيرة: **الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة**، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م، ص١٩٠بتصرُّف.

- http://islam.ahram.org.eg/NewsQ/1647.aspx

- http://www.nama-center.com/Articles/Details/40772

٢١- أوليا جلبي: **الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش**، ترجمة: الصفصافي القطوري، ج٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٠١ - ١٠٢ بتصرف.

٢٢- عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٢٢٦بتصرُّف.

٢٣- عبد العزيز محمد الشناوي: **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر**، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م، ص٣٣ - ٣٤ بتصرُّف.

٢٤- سعيد إسماعيل علي: **دور الأزهر في السياسة المصريَّة**، دار الهلال، القاهرة، العدد٤٣١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص١٦٦ - ١٦٧ بتصرف.

٢٥- نبذة تعريفية بجامعة الأزهر، مقالة منشورة على موقع جامعة الأزهر بتاريخ: ٢٠١٧/٥/٩، استرجعت بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢. http://www.azhar.edu.eg/AboutUs/i

- http://www.azhar.eg/magmaa/details/ArtMID/1097/ArticleID/41385

- https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

٢٨- ويكيبديا الموسوعة الحرة، هيئة كبار علماء الأزهر.
/https://ar.wikipedia.org/wiki

- http:// http://www.masralarabia.com

٣٠- عبد المنعم منيب: **دليل الحركات الإسلاميَّة المصريَّة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٣٥ - ٤٣ بتصرُّف.

- https://www.masress.com/ahramgate/2113561